سلطنة عمان

جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة

رؤية عمان 2040
Oman Vision

نتقدم بثقة
Moving Forward with Confidence

ملخص المجتمع 2022

كما أنَّ العملَ مستمرٌّ في مراجعةِ الجوانبِ التشريعيةِ والرقابيةِ وتطويرِ أدواتِ المساءلةِ والمحاسبة، لتكون ركيزةً أساسيةً من ركائزِ عُمانَ المستقبلِ، مؤكدينَ على أهميتِها الحاسمةِ في صون حقوقِ الوطنِ والمواطنين ودورِها في ترسيخِ العدالةِ والنزاهةِ وستحْظى هذه المنظومةُ برعايتِنا الخاصة بإذن اللهِ تعالى

جلالة السلطان

هيثم بن طارق المعظم

- حفظه الله ورعاه -

18 نوفمبر 2020

تمهيـــد

إيماناً بالنهج السامي لمولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- في إعلاء مبادئ النزاهة والمساءلة والمحاسبة في كافة القطاعات وإشراك المجتمع في المساهمة الفاعلة في تعزيز منظومة الرقابة لتحقيق أهداف رؤية عُمان 2040.

أعد جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة ملخص المجتمع عن التقرير السنوي للجهاز لعام 2022 متضمناً أهم الموضوعات بخطة الفحص السنوية والنتائج المحققة منها، كما تضمن جهود الجهاز في الكشف عن المخالفات المالية والإدارية التي تعامل معها بالتنسيق مع الجهات المختصة، فضلاً عن دوره في مجال التوعية وتعزيز النزاهة، وإشراك المجتمع من خلال تلقي الشكاوى والبلاغات فيما يتعلق بالإهمال ومخالفة القوانين واللوائح والقرارات.

كما أعد الجهاز خطة الفحص السنوية لعام 2022 للجهات المشمولة برقابته أخذًا في الاعتبار رؤية عُمان 2040 والمبادئ والأسس والمعايير المعتمدة من المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الإنتوساي) والأهمية النسبية وتحليل المخاطر لموضوعات الفحص وأدلة العمل الرقابي.

المحتويـــات

خطة الفحص السنوية لعام 2022

المهام الرقابية والتقارير الصادرة 08
أبرز موضوعات خطة الفحص السنوية لعام 2022 10
القيمة المضافة المباشرة 12

ملخص بالملاحظات الخاصة بالوحدات الحكومية

جهـــاز الضرائب 14
وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار 16
وزارة الإسكان والتخطيط العُمراني 18
وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه 20
وزارة الأوقاف والشؤون الدينية 23
وزارة الصحة 25
وزارة التربية والتعليم 28
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار 29
وزارة العمل 31
وزارة التراث والسياحة 33
بلدية مسقط 35

ملخص بالملاحظات الخاصة بالهيئات والاستثمارات والشركات

أبرز الملاحظات على بعض الهيئات 38
المؤسسة العامة للمناطق الصناعية 39
وزارة الطاقة والمعادن 40
الشركات العاملة في قطاع النفط والغاز 46
شركة الطيران العُماني 50
الشركة العُمانية لخدمات المياه والصرف الصحي(نماء لخدمات المياه) 52
شركة تنمية أسماك عُمان 53
صندوق تقاعد موظفي الخدمة المدنية 54

جهود جهاز الرقابة المالية والإدارية في تعزيز النزاهة

المخالفات المالية والإدارية 57
الشكاوى والبلاغات 59
أمثلة على الأحكام القضائية الصادرة بالإدانة خلال عام 2022 61
التوعية وتعزيز النزاهة 65
اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 66

خطــة الــفحص السنــوية لعام 2022

المهام الرقابية والتقارير الصادرة

إجمالي عدد المهام والتقارير

2021		2022
192	مهمة منفذة	181
208	تقرير رقابـــي	147

نسبة تنفيذ الملاحظات

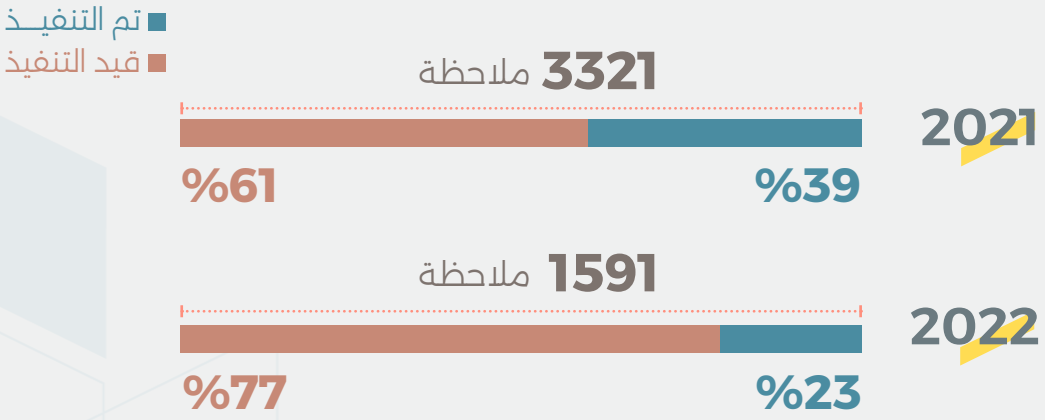

الوحدات الحكـــومية

2021	120 مهمة منفذة	150 تقرير رقابي
2022	103 مهمة منفذة	89 تقرير رقابي

نسبة تنفيذ الملاحظات

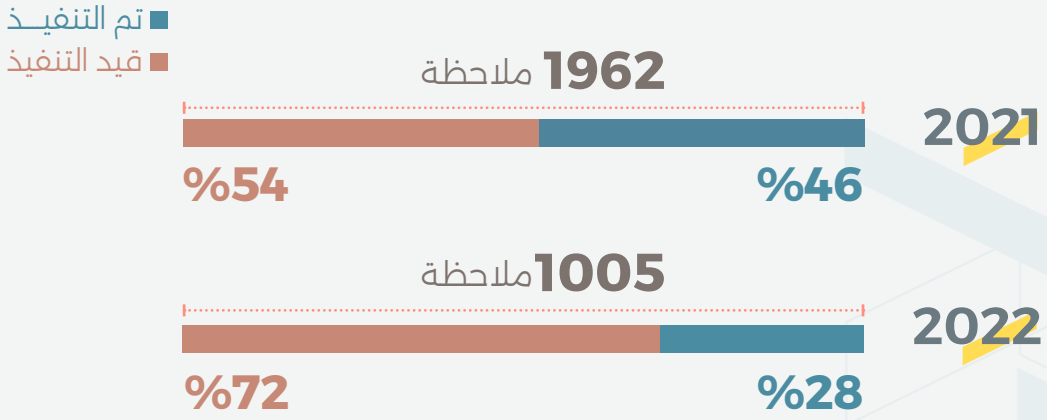

الهيئات والشركات والاستثمارات

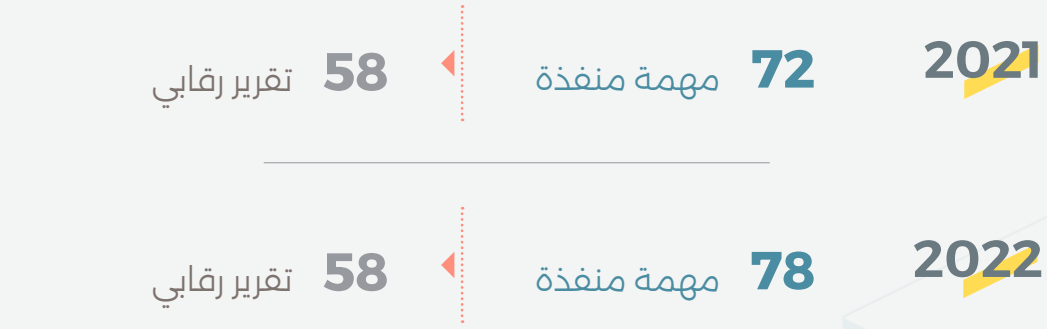

نسبة تنفيذ الملاحظات

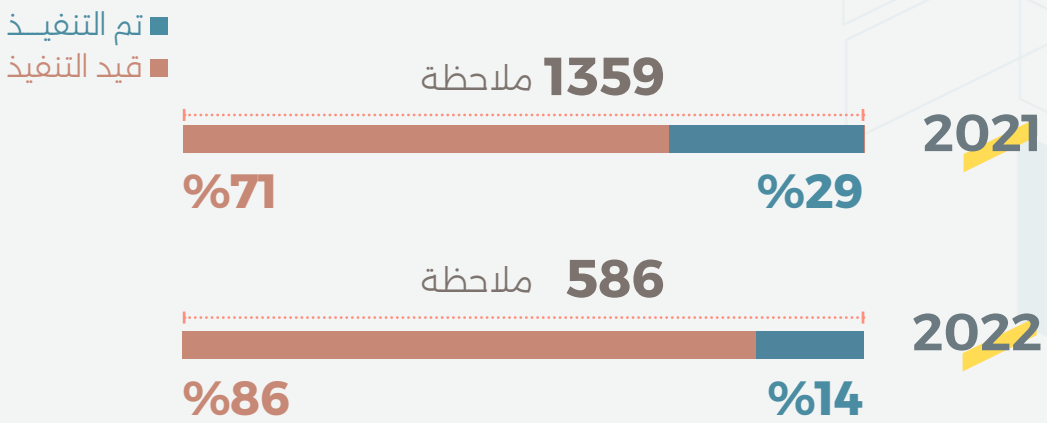

أبرز موضوعات خطة الفحص السنوية لعام 2022

الوحدات الحكوميـــة

- فحص أعمال الربط والتحصيل الضريبي لضريبة الدخل على الشركات وضريبة الخصم من المنبع والضرائب غير المباشرة (الضريبة الانتقائية وضريبة القيمة المضافة)، وتقييم أداء أعمال التخطيط والسياسات الضريبية
- الرقابة الإدارية على أعمال الملكية الفكرية، والمنشآت التجارية، وتقييم أداء المديرية العامة للمواصفات والمقاييس
- تقييم جودة وكفاءة الخدمات المقدمة بوزارة الإسكان والـتخطيط الـعمراني
- الرقابة الإدارية على منظومة الأمن الـغذائي ومركز سلامـة وجودة الغـذاء
- فحص فواتير ومستحقات الكهربـاء والمياه للجوامع والمساجـد
- تقييم الأداء بشأن فترات انتظار المواعيد في بعض المؤسسات الصحية، وتقييم الإجراءات المتبعة بالمديرية العامة للمؤسسات الصحية الخاصة
- تقييم أداء جانب من أعمال التخطيط والتطوير الاستراتيجي بوزارة التربية والتعليم
- فحص ظاهـرة الشهـادات العلميـة الـمزورة
- الرقابة الإدارية على مشروع تدريب الباحثين عن عمل
- الرقابة الإدارية على كفاءة وفاعلية الترويج السياحي
- متابعـة وتقييـم آلية استثمـار الأراضـي التابعـة لبلدية مسقط

الهيئات والاستثمارات والشركات

- فحص بعض الأعمال المالية والإدارية واستصدار التصاريح بهيئة البيئة
- فحص المطالبات المرفوعة من مقاول مشروع تصميم وتشييد مباني الشحن ومباني صيانة الطائرات بمطاري مسقط وصلالة
- متابعة تنفيذ برنامج توطين وإحلال (1000) وظيفة فنية في قطاع الكهرباء
- تقييم الخطتين الاستراتيجيتين التاسعة والعاشرة للمؤسسة العامة للمناطق الصناعية
- تقييم أعمال الرقابة والتفتيش على التراخيص التعدينية
- الرقابة الإدارية على أعمال إدارة المخزون ببعض شركات الاستكشاف والإنتاج
- نتائج فحص أعمال إدارة المطالبات ببعض شركات الاستكشاف والإنتاج
- نتائج تقييم إدارة وتشغيل محطات ومرافق الغاز
- نتائج فحص عقود الهندسة والتوريد والإنشاء وعقود الخدمات الاستشارية وإدارة المشروع بإحدى الشركات العاملة في قطاع النفط والغاز
- فحص إيرادات بيع تذاكر السفر بشركة الطيران العُماني
- نتائج فحص أعمال بعض الشركات التابعة لشركة تنمية أسماك عُمان
- فحص مشروع مبنى متعدد الاستخدامات والمبنى الرئيسي لصندوق تقاعد موظفي الخدمة المدنية

القيمة المضافة المباشرة

تحصيل واسترداد مبالغ مالية في عام 2022

17.8
مليون ريال عُماني

3.8
الوحدات الحكومية

14
الهيئات والاستثمارات والشركات

80
مليون ريال عُماني

مبالغ مستحقة للخزانة العامة للدولة حُصّلت في عام 2021م في ضوء متابعة الجهاز لتلك المبالغ وتلقى مؤيدات بتحصيلها

113
قضية

قضايا الأموال العامة التي تعامل معها الجهاز في عام 2022م، وصدرت بشأن بعضها أحكام بالإدانة تمثلت عقوباتها بالسجن لمدد تراوحت بين شهر إلى (10) سنوات، والغرامة بين (100) ريال عُماني و (78) ألف ريال عُماني، فضلاً عن الحكم بعقوبات تبعية وتكميلية

تصنيف المخالفات المالية والإدارية التي تعامل معها الجهاز

- الرشـوة
- التزوير في المحررات الرسمية والعرفية
- الاختلاس
- إساءة استعمال الوظيفة
- التزوير المعلوماتي في البيانات الحكومية
- استغلال المنصب
- تضـارب المصـالح
- التعدي على المال العام
- الإخلال في أداء الواجبات الوظيفية

ملخص بالملاحظات الخاصة بالوحدات الحكومية

ضريبة الدخل على الشركات وضريبة الخصم من المنبع

206.7
مليون ريال عُماني

عـدم الـتزام العديـد مـن الـشركات الخاضعـة لضريبـة الدخـل بأحـكام قانـون ضريبـة الدخـل ولائحتـه التنفيذيـة، علـى النحـو الآتـي:

112.2
مليون ريال عُماني

لـــم تلتزم بعـــض الشركـــات بتقديم إقراراتها الضريبـيـة ولم يتم إجراء الربط الضريبي على تلك الشركات

94.5
مليون ريال عُماني

تعمّد عدم إفصاح بعض الشركـــات فـــي إقـــراراتـــهـــا الـمـقـــدمـــة عـــن جـــانب مـــن إيراداتها الحقيقية

الإجراء المتخذ

جـــاري دراســـة جـمـيـع الـحـــالات الـواردة بـتـقـريـر الجهـــاز، واتخـــاذ الإجـراءات المناسـبة بشـأنها

23.6
مليون ريال عُماني

عـدم الـتزام بعـض الـشركات باسـتقطاع ضريبـة الخصـــم مـن المنبـع وتوريدهـا لجهـاز الضرائـب.

الإجراء المتخذ

تم تحصيل مبلغ وقدره (726) ألف ريال عُمـاني وجـاري متابعـة المبالغ بعد مخاطبة الشركات بتفاصيل تلك المبالغ

الضريبة الانتقائية وضريبة القيمة المضافة

- عدم التزام بعض الخاضعين للضريبة الانتقائية، وضريبة القيمة المضافة بتقديم الإقرارات الضريبية خلال المدد القانونية.

الإجراء المتخذ

تم فرض الجزاءات الإدارية على بعض الخاضعين غير الملتزمين بتقديم الإقرارات الخاصة بالضريبة الانتقائية وضريبة القيمة المضافة، وجاري برمجة النظام للقيام بالتفعيل الآلي للغرامات في حالة عدم تقديم إقرارات الضريبة الانتقائية في مواعيدها المحددة

الرقابة الإدارية على السياسات والأعمال الضريبية

- لم يتم إعداد الدراسات والسياسات الواجبة لمواجهة ظاهرة التهرب الضريبي، رغم تنامي عدد حالات الاشتباه بالتهرب الضريبي
- عدم وجود نظام يربط بين المسجلين في ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة
- لا يوجد دليل إجراءات عمل معتمد وخاص للفحص والربط لضريبة الدخل وضريبة الخصم من المنبع

الإجراء المتخذ

جاري اتخاذ الإجراءات اللازمة، وتم تضمينها في دراسة الفجوة الضريبية الجاري إعدادها

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار

الملكية الفكرية

- وجود إدارات للملكية الفكرية في المحافظات غير مفعلة بسبب قلة الكوادر الوظيفية، ترتب عليه مركزية جميع خدمات الملكية الفكرية في المكتب الوطني بديوان عام الوزارة، فضلاً عن محدودية الخبرات المهنية في مجالات الملكية الفكرية.

الإجراء المتخذ

تم التنسيق مع المديريات والإدارات بالمحافظات لترشيح موظفين للمشاركة في برامج تدريبية تتعلق بالملكية الفكرية؛ بهدف تفعيل دور المديريات والإدارات بالمحافظات في مجال الملكية الفكرية

- عدم اكتمال إجراءات خدمات الملكية الفكرية التي تم إطلاقها عبر منصة استثمر بسهولة، كخدمات تسجيل العلامة التجارية، وحق المؤلف، والحقوق المجاورة، واقتصارها فقط على رقمنة إجراء تقديم الطلب (إيداع الطلب وتسجيل الطلب)، فضلاً عن عدم إطلاق الخدمات الأخرى كخدمة براءة الاختراع، والتصاميم الصناعية، والمؤشرات الجغرافية.

الإجراء المتخذ

تم إعداد مسودة مشروع الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية وجاري العمل على اعتمادها، وتحتوي على العديد من المبادرات التي تساعد على معالجة المخاطر والتحديات التي تواجه المكتب الوطني للملكية الفكرية

الرقابة على المنشآت التجارية

- الحاجــة إلى تعزيز العمليات الرقابيــة للتحقق من التزام الشركــات بالقوانين والتشريعات السارية وذلك من خلال تفعيل جانب من اختصاصات دائرة الرقابة على المنشآت التجارية.

الإجراء المتخذ

تــم تعزيــز الدائرة بالكــوادر البشريــة اللازمة لتفعيل اختصاصاتهــا

- التأخر في عمل الدراسات اللازمة لتحديث القوانين المنظمة للنشاط التجاري والاستثماري، والتحقق مــن مــدى ملاءمتها للتطــورات الاقتصادية الحالية وتلبيتها لمتطلبات التنمية التي تنشدها سلطنة عُمان في الوقت الراهن، رغم مرور فترات طويلة على إصدار العديد منها.

الإجراء المتخذ

تعمل الوزارة على إعداد وصياغة مشروع قانون السجل التجــاري وقانون التجــارة ومشروع قانون الوكــالات التجاريــة ومناقشــة تحديث قانون مهنة المحاسبة والمراجعة

تقييم أداء المديرية العامة للمواصفات والمقاييس

- مرور أكثر من (15) عاماً دون تفعيل وتحديث كلٍ من اللائحة العُمانية لاعتماد مختبرات المعايرة والاختبار الصادرة بالقرار الوزاري رقم (2004/122)، وقرار تشكيل اللجان الواردة باللائحة العُمانية لاعتماد مختبرات المعايرة رقم (2007/66)، لعدم الحصول على الاعتراف الدولي.

الإجراء المتخذ

جاري العمل على إعداد مشروع لائحة تُعنى بالمختبرات واعتماد تفعيل اختصاصات الاعتمــاد الموضحــة فــي اللائحة للحصول على الاعتراف الدولي

- انخفاض كفاءة أداء مختبر المعادن الثمينة ودمغ المشغولات، رغم ارتفاع حملات التفتيش وتسجيل نحو (169) مخالفة خلال عام 2020م.

الإجراء المتخذ

تسعى الوزارة لتفعيل مبادرة حوكمة الرقابة على المعادن الثمينة ودمغ المشغولات بالإضافة إلى تفعيل لائحة الرقابة على المعادن الثمينة

وزارة الإسكان والتخطيط العُمراني

تقييم جودة وكفاءة الخدمات المقدمة من الوزارة

- اقتصار الخدمات المقدمة في قاعة الخدمة الموحدة بالشكل الكامل على خدمات السجل العقاري، وخدمة استكمال منح الأراضي وخدمات التخطيط، وتوجيه المراجعين إلى الوحدات الإدارية المختصة بالوزارة لباقي الخدمات، إضافة إلى عدم التزام بعض المديريات بتوفير موظفين لتسهيل تقديم كافة الخدمات للمواطنين بالقاعة الموحدة.

الإجراء المتخذ

جاري ضم جميع الخدمات التي تقدمها الوزارة بقاعة الخدمة الموحدة بالهيكلة الجديدة للقاعة

وجود بعض التحديات التي تواجه بعض الأنظمة الإلكترونية (المنصة الإلكترونية، ونظام اختر أرضك، ونظام سلاسة، ومركز الاتصال) مما ينعكس أثره على إجراءات سير العمل بقاعة الخدمة الموحدة، ومستوى أداء الخدمات المقدمة للمستفيدين.

الإجراء المتخذ

- تم إطلاق عدد (23) خدمة رغم وجود بعض التحديات المتعلقة بانقطاع الشبكة من وقت لآخر، كما أنه سيتم التعاون مع وحدة متابعة تنفيذ رؤية عمان 2040 لإطلاق المنصة الوطنية للشكاوى والاقتراحات والبلاغات

- جاري حل التحديات التي تواجه نظام المراسلات الإلكتروني (سلاسة) مع الشركة المنفذة للمشروع ووضع حل لذلك

لم تُفعَّل بعض الأنظمة الإلكترونية، الأمر الذي من شأنه التأثير على مستوى جودة الخدمات المقدمة، وبما يحول دون الحصول على البيانات اللازمة بصورة فورية خلال تنفيذ المعاملات للمستفيد، وتوفر البيانات اللازمة لإنجاز وتنفيذ تلك المعاملات.

الإجراء المتخذ

- تم التواصل مع الجهات المعنية لتسريع الربط الإلكتروني بين الجهات الحكومية ذات الاختصاص

- تم الربط مع الأحوال المدنية بشرطة عُمان السلطانية ونظام استثمر بسهولة بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار

وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه

تقييم منظومة الأمن الغذائي بسلطنة عُمان

- لم يتم إصدار استراتيجية جديدة أو محدثة تُعنى بالأمن الغذائي لسلطنة عُمان تتضمن خطة واضحة الأهداف تنفذ وفق إطار زمني محدد تتماشى مع أهداف رؤية عُمان 2040م رغم انتهاء فترة تنفيذ الاستراتيجية السابقة.

الإجراء المتخذ

الموافقة على تشكيل فريق وطني من الجهات ذات العلاقة بالأمن الغذائي للإشراف على تطوير استراتيجية شاملة للأمن الغذائي لسلطنة عُمان (2025 - 2040) واعتماد موازنة مالية للمشروع بقيمة (300) ألف ريال عُماني

- عدم تناسب حجم المخزون الاحتياطي من الغذاء مع النمو السكاني الحالي، فضلاً عن أنه لا توجد آلية معتمدة تُحدِّد السقف المطلوب للاحتياطي الغذائي الاستراتيجي الواجب تأمينه من خلال الاستيراد لجميع السلع الأساسية.

الإجراء المتخذ

توجد جهود مبذولة من قبل الجهات ذات العلاقة بشأن إعادة النظر في الحد الأدنى للمخزون الغذائي بما يتناسب مع النمو السكاني وتخصيص المبالغ المطلوبة لرفع حجم المخزون

- لا يوجد نظام للإنذار المبكر يساعد على التنبؤ بالحالات التي قد يحصل فيها نقص في الغذاء في المستقبل.

الإجراء المتخذ

صدر القرار الوزاري رقم (2023/36) بتشكيل لجنة لإنشاء نظام معلومات للإنذار المبكر بالأمن الغذائي

- عدم وجود قاعدة بيانات لإدارة الأمن الغذائي في سلطنة عُمان تُغذَّى بشكل دوري ببيانات تتعلق بالسلع الغذائية وتغطي قضايا الطلب ومواقف المستهلكين إزاء التغيير في النمط الغذائي.

الإجراء المتخذ

-تم إعداد قاعدة بيانات تحليلية للأسعار العالمية للسلع الغذائية الأساسية ومتابعة حركة مخزونها العالمي

-تعمل الوزارة على إعداد قاعدة بيانات بنظام معلومات جغرافية GIS

-انضمام سلطنة عُمان لعضوية مجلس الحبوب الدولي في اتفاقية تجارة الحبوب وبما يمكنها من الدخول في قاعدة بيانات المجلس

تقييم مركز سلامة وجودة الغذاء

- تعدد جهات الاختصاص المسؤولة عن الرقابة على الغذاء داخل سلطنة عُمان، الأمر الذي ترتب عليه تداخل الاختصاصات وتشتت جهود الرقابة على الأغذية.

الإجراء المتخذ

يوجد تنسيق مع الجهات الأخرى المعنية خصوصاً بلديات المحافظات وبلديات مسقط وظفار ومسندم لتفعيل الرقابة والعمل المشترك، كما توجد لجنة وطنية لسلامة الغذاء معنية بتفعيل الجهود والعمل المشترك

- لا توجد اشتراطات وضوابط ملزمة للشركات والمؤسسات والمصانع العاملة في المنتجات الغذائية داخل سلطنة عُمان لتسجيل منتجاتها الغذائية المراد طرحها في الأسواق المحلية إلا في حالة تصديرها للخارج.

الإجراء المتخذ

أعد المركز لائحة لتسجيل كل المنتجات الغذائية وهي حاليًّا قيد المراجعة بالوزارة

- اقتصار دور المركز على الرقابة والتفتيش على سلامة الغذاء بالمنافذ الحدودية البرية والجوية والبحرية رغم عدم وجود ضوابط وآلية تنظيمية للرقابة على المنتجات الغذائية المحلية (النباتية والحيوانية) التي تُنتَج في المزارع وتُتَداوَل في الأسواق المحلية الموجودة داخل سلطنة عُمان.

الإجراء المتخذ

قام المركز بالتنسيق مع المديريات العامة بالمحافظات بسحب عينات من المزارع وتحليلها بالمختبر المركزي، ومتابعة سحب العينات من سوق الموالح المركزي بالتعاون مع بلدية مسقط، وجار العمل على تنظيم آلية لمتابعة سلامة وجودة المنتجات الزراعية المنتجة والمتداولة محلياً، كما تُفحَص المنتجات الزراعية المصدّرة والمنتجة محلياً

- لا توجد منظومة موحدة بالمنتجات الغذائية (الحلال) لتسهيل التصدير والاستيراد بين الدول والجهات الملتزمة بهذه المنظومة.

الإجراء المتخذ

قام المركز بإعداد لائحة تعيين شهادات الحلال (قيد المراجعة) تساهم في توفير مصادر دخل عن طريق جهات إصدار الشهادات عندما يتم تعيينها من قبل المركز

- عدم تغطية نطاق رقابة المركز لنسبة كبيرة من المنشآت الغذائية لعمليات التفتيش والرقابة نظرًا لمحدودية البيانات المتوفرة لدى المركز عن المنشآت الغذائية المقيدة بسلطنة عُمان.

الإجراء المتخذ

سيتم معالجة هذا التحدي بصدور لائحة تسجيل المنتجات

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية

فحص فواتير ومستحقات الكهرباء والمياه للجوامع والمساجد

- التأخر في إصدار اللائحة التنظيمية لحساب الصندوق الوقفي لرعاية المساجد والجوامع، مما تسبب في تراكم مستحقات شركات الكهرباء والمياه لعامي 2021 و 2022، وعدم الاستفادة من المبلغ المودع بحساب الصندوق.

الإجراء المتخذ

- صدر القرار الوزاري رقم (2023/169) بإعادة تشكيل مجلس إدارة الصندوق الوقفي لرعاية المساجد بدلاً من اللائحة التنظيمية المشار إليها
- سيتم العمل بخطة استثمار من خلال الصندوق الوقفي لرعاية المساجد

- وجود العديد من التوصيلات غير القانونية للكهرباء والمياه من بعض الجوامع والمساجد إلى أملاك خاصة ببعض المواطنين، مما أدى إلى تحمل الوزارة مبالغ مالية بقيمة تكلفة الاستهلاك الخاصة بتلك التوصيلات.

الإجراء المتخذ

جاري العمل على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح الوضع القائم وتحميل أصحاب الأملاك قيمة الاستهلاك للكهرباء والمياه

- تأخر الوزارة في استثمار ما لا يقل عن 20% من إجمالي المبلغ المعتمد من وزارة المالية ببند الكهرباء والمياه عن طريق الصندوق الوقفي لرعاية المساجد للفترة (2021-2022) بهدف تحميل الصندوق مصروفات الكهرباء والمياه للمساجد والجوامع من عائدات الصندوق.

الإجراء المتخذ

سيتم العمل على استثمار المبلغ المخصص في ضوء صدور القرار الوزاري بإعادة تشكيل مجلس إدارة الصندوق الوقفي لرعاية المساجد

- تحميل الوزارة تكاليف استهلاك الكهربـاء لبعض المساجد الواقعة في أراضي مملوكة لجهات حكومية أخرى أو في أملاك خاصـة بمواطنين بالمخالفة للائحة الجوامع والمساجد.
- عدم فصل عدادات الكهرباء والمياه الخاصة بالمرافق الملحقة بالجامع أو المسجد والمتمثلة في المحلات التجارية والشقق السكنية الموقوفة عن العداد الخاص بالجامع أو المسجد بالمخالفة إلى لائحة الجوامع والمساجد.

الإجراء المتخذ

جـاري العمل على اتخاذ الإجـراءات اللازمة لتصحيـح الوضع القائم وتحميـل الجهـات وأصحـاب الأمـلاك الخاصـة بقيمة الاسـتهلاك للكهربـاء والمياه

- ارتفاع الاستهلاك الشهري لمستحقات الكهرباء لعدد من المساجد بكلٍ من محافظات (ظفار وشمال وجنوب الشرقية)؛ بمبالغ تتجاوز بعضها (2000) ريال عُماني شهرياً، بالمخالفة لمنشورات وزارة المالية بشأن ترشيد الإنفاق.
- ارتفاع الاستهلاك الشهري لمستحقات المياه لعدد (8) مساجد بمحافظة جنوب الشرقية، تتجاوز بعضها (500) ريال عُماني في الشهر الواحد.

الإجراء المتخذ

جـاري العمـل على اتخـاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح الوضع القائم

تقييم فترات انتظار المواعيد

قيام عدد (28) طبيباً بمقابلة المرضى وإجراء بعض العمليات الجراحية في المؤسسات الصحية الخاصة أثناء أوقات العمل الرسمية بالمستشفيات الحكومية، وفي غير الأيام المصرح لهم بمزاولة العمل بها في المؤسسات الصحية الخاصة، بالمخالفة للضوابط الواردة في اللوائح التنظيمية في هذا الشأن.

الإجراء المتخذ

اتخذت الوزارة عدداً من الإجراءات المنظمة وفق ما يتناسب وخصوصية القطاع الصحي منها:

- إصدار تعاميم لجميع المؤسسات الصحية الخاصة بالالتزام بالأنظمة
- عدم السماح للأطباء بممارسة المهنة في المؤسسات الصحية الخاصة خلال ساعات العمل الرسمية
- تشكيل فرق عمل لدراسة وتقييم بعض التخصصات في المؤسسات الصحية الخاصة للتأكد من مدى مطابقتها لمواصفات واشتراطات الوزارة

لم يتم جدولة عدد (17521) تحويل صادر من المؤسسات الصحية التابعة لوزارة الصحة للعيادات الخارجية بمستشفى خولة، فضلاً عن وجود عدد (12018) عملية غير مجدولة خلال الفترة من عام 2017م وحتى عام 2021م.

الإجراء المتخذ

تم جدولة فترات الانتظار وإدراج مرضى العمليات الجراحية في نظام يتم من خلاله تحديد المواعيد حسب الأولوية لتلك الحالات

طول فترات الانتظار الممتدة من تاريخ تحديد الموعد وحتى التاريخ الفعلي لمقابلة الطبيب المختص في العيادات الخارجية بالمستشفيات (السلطاني، خولة، النهضة) فضلاً عن طول فترات الانتظار من تاريخ تحديد الموعد وحتى التاريخ الفعلي لإجراء العمليات بذات المستشفيات.

الإجراء المتخذ

- تعمل الوزارة على حل التحديات المتعلقة بطول فترة انتظار المواعيد كأولوية استراتيجية
- تم تشكيل فريق للعمل على وضع آليات لتقليص انتظار مواعيد العيادات التخصصية والأشعة التشخيصية، ووضع منهجية لضمان الاستمرار في تقديم هذه الخدمات في الوقت المناسب
- تم تشكيل فريق آخر للعمل على زيادة استيعاب العمليات الجراحية العامة والتخصصية

طول فترات انتظار المواعيد المحددة لإجراء بعض أنواع الأشعة بكل من المستشفى السُّلطاني ومستشفى خولة، فضلاً عن التفاوت في بعض أنواع الأشعة والطرق التشخيصية الأخرى كالمناظير والتخطيط التي تُجرى لكل يوم.

الإجراء المتخذ

اتخذت الوزارة عددًا من الإجراءات منها:

- تفعيل برامج التواصل الاجتماعي
- استحداث نظام الفرز في نظام شفاء لتحديد الحالات المستعجلة وغيرها
- إبرام اتفاق تمويل بين المستشفى السلطاني وأحد المستشفيات الخاصة لتغطية فحص أشعة الرنين المغناطيسي

تقييم الإجراءات المتبعة بالمديرية العامة للمؤسسات الصحية الخاصة

- تكرار المخالفات على بعض المؤسسات الصحية الخاصة نتيجة سماحها للأطباء الزائرين بمزاولة مهنة الطب والمهن الطبية المساعدة دون الحصول على ترخيص أو بترخيص منتهي الصلاحية، منها عدد (19) مخالفة على إحدى المؤسسات الصحية الخاصة.

الإجراء المتخذ

قامت الوزارة بمخاطبة المؤسسات الصحية الخاصة بشأن عمل الأطباء المنتهية تراخيصهم، والتقيد بالامتيازات الممنوحة لهم وأيام العمل المحددة

- تكرار المخالفات على بعض الأطباء العاملين بالمؤسسات الطبية الحكومية لمزاولتهم العمل في المؤسسات الصحية الخاصة دون الحصول على ترخيص وفق ما نظمته أحكام قانون مزاولة الطب البشري واللائحة والقرارات الصادرة بشأنه، أو بتصريح منتهي الصلاحية، منها عدد (4) مخالفات وإنذارين خلال عام واحد فقط لأحد الأطباء.

الإجراء المتخذ

تسعى الوزارة إلى تعزيز الكوادر البشرية لديها بهدف تفعيل الدور الرقابي لمراقبة عمل الأطباء وتقييم التزامهم بالوقت والامتيازات الممنوحة

- قلة الكادر المختص بمتابعة البيانات الخاصة بالأطباء الزائرين المزاولين للعمل في المؤسسات الصحية الخاصة فضلاً عن محدودية الدور الذي تقوم به المديرية لإجراء التقييم والزيارات الدورية لتلك المؤسسات، والتي بلغت خلال الفترة من يناير إلى يوليو 2022م عدد (150) زيارة وبنسبة تغطية 9% من خلال (7) موظفين فقط لعدد (1600) مؤسسة.

الإجراء المتخذ

جاري التنسيق مع الجهات المختصة لتعزيز الوزارة بالكوادر البشرية المطلوبة لحل التحديات التي تواجهها

وزارة التربية والتعليم

تقييم أداء جانب من أعمال التخطيط والتطوير الاستراتيجي بالوزارة

- ارتفاع عدد الطلبة داخل الغرف الصفية عن الحد الأقصى المعتمد في عدد (549) مدرسة.
- استغلال المرافق التربوية في عدد (233) مدرسة كفصول دراسية، فضلاً عن تقادم بعض المباني المدرسية، وسوء الحالة الإنشائية لعدد (54) مدرسة.
- تأثر حوالي (148000) طالب وطالبة بنقص زمن التعليم نتيجة الزيادة المستمرة في أعداد المدارس المسائية بنسبة 194% في عام 2022م مقارنة بما كان عليه الوضع في عام 2015م؛ وذلك نتيجة ارتفاع أعداد طلبة المدارس المسائية الحكومية بواقع (54,772) طالب وطالبة وبنسبة تجاوزت 400% خلال ذات الفترة.
- ارتفاع الأعباء التدريسية للمعلمين بأكثر من 37% في العام 2021م، نتيجة توظيف (475) معلم ومعلمة فقط خلال الفترة (2015-2022) لعدم توفر درجات مالية للتعيين، فضلاً عن التأخر في توطين المعلمين المعينين خارج مناطق سكناهم.

الإجراء المتخذ

أفادت الوزارة بأنه نظراً للظروف المالية خلال تلك الفترة وتأثيره على الخطة الخمسية التاسعة، تم العمل بالخطط البديلة التي اتخذتها الوزارة بعد تقليص الإنفاق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار

- انخفاض عملية إحلال الكوادر الوطنية في بعض الكليات وارتفاع نسبة الكوادر التدريبية والتدريسية غير العُمانية بأغلب التخصصات.

الإجراء المتخذ

تعمل الوزارة على إحلال الكوادر الوطنية العُمانية المؤهلة حسب المخطط له منذ عام 2021م، حيث وصل إجمالي نسبة التوطين بالهيئة الأكاديمية في جميع الكليات المهنية إلى أكثر من 67%

3.4
مليون ريال عُماني

استمرار التعاقد مع بعض شركات القطاع الخاص لتوفير الهيئة الأكاديمية والتدريسية والفنية خلال عامي 2020م و2021م، بالمخالفة للنظم المتبعة في هذا الشأن.

الإجراء المتخذ

يتم تنفيذ خطة إحلال الكوادر العُمانية المؤهلة دون الإضرار بالعملية التدريبية والتدريسية، وجاري التنسيق مع وزارة العمل ووزارة المالية من أجل نقل عقود العُمانيين من عقود شركات إلى عقود حكومية

نتائج فحص ظاهرة الشهادات العلمية المزورة

- محدودية التزام جهات التوظيف في القطاعين العام والخاص بمعادلة المؤهلات للموظفين والعاملين المعينين لديها بسبب اختلاف وتباين متطلبات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار ووزارة العمل فيما يتعلق بالتشريعات القانونية المنظمة لعملية التوظيف في تلك القطاعات، مما تسبب في انتشار ظاهرة الشهادات العلمية المزورة والصادرة من مؤسسات تعليمية جامعية غير عُمانية.

الإجراء المتخذ

أصدرت الوزارة قراراً باعتماد دليل الخدمات التي تقدمها الوزارة للتراخيص التجارية والذي يتطلب إرفاق المؤهل العلمي للمهن التخصصية والفنية معتمداً من جهة الاختصاص وأن يكون متوافقاً مع المهنة المطلوبة بينما بدأت وزارة العمل بتجربة التصديق على الشهادات التخصصية من خلال (جمعية المهندسين) وستقيّم الوزارة مدى نجاح هذه التجربة بعد ستة أشهر من تطبيقها لبيان مدى نجاح التجربة ومن ثم تعميمها على الجمعيات المهنية الأخرى

وزارة العمل

تقييم مشروع تدريب الباحثين عن عمل

- إسناد أعمال التدريب دون التحقق من قدرة المؤسسات التدريبية والتسويقية على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية.

الإجراء المتخذ

يوجد حالياً بالوزارة فريق ضبط الجودة يقوم بتقييم المؤسسات التدريبية قبل التعاقد معها للتحقق من قدرتها على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية

- عدم التزام جانب من الشركات بتوظيف المتدربين بعد انتهاء البرامج التدريبية مما يترتب معه صرف مبالغ لعقود التدريب دون تحقيق الاستفادة المثلى من هذه البرامج.

الإجراء المتخذ

يوجد بند في عقد التدريب يلزم الشركات بتوظيف المتدربين، ويتم حظر الشركات غير الملتزمة، مع تجميد الدفعات المالية إذا لم تُستكمل إجراءات التوظيف، بالإضافة إلى إدراج المعاهد غير الملتزمة في القائمة السوداء، ويوجد حالياً فريق خاص يدقق على الجودة للتحقق من إمكانية الشركات لدفع رواتب العمالة بها ومدى استقرارها والتأكد من وجود كيان لها

تسريح بعض المواطنين بعد انتهاء فترة التدريب والتعيين بسبب انتهاء مدة العقد أو انتهاء المشروع أو الفصل التعسفي، مما ترتب عليه تحميل أعباء إضافية على صندوق الأمان الوظيفي رغم تحقيق تلك الشركات فوائد عدة منها: زيادة قدرتها في الحصول على تراخيص استقدام عمالة وافدة، والاستفادة من الطاقة البشرية الوطنية مع تحميل تكلفة تدريبهم على الميزانية العامة للدولة.

الإجراء المتخذ

قامت الوزارة بحل هذه التحديات في عقود شركات النفط والغاز والإنشاءات عن طريق نقل الموظفين إلى شركات أخرى، حيث يتم توقيع الشركة على نقل العمالة الوطنية إلى أماكن أخرى في حال انتهاء المشروع، أما بشأن القطاعات الأخرى فيتم النظر حالياً إلى الاستقرار المالي للشركة وتناسب عدد الأشخاص الذين يتم طلبهم للتدريب وفق العقد المبرم

تحديد حالة المتدرب في نظام الوزارة الإلكتروني على أنه يعمل أثناء التدريب ويتم حظره من النظام مباشرة بعد توقيع وتسجيل عقد التدريب المقرون بالتشغيل أو التدريب على رأس العمل مما يترتب عليه حرمان المتدرب من فرص وظيفية فيما لو لم تلتزم تلك المنشآت بتعيينه بعد انتهاء فترة التدريب.

الإجراء المتخذ

تم تعديل الوضع بحيث يمكن للمتدرب الترشح في الفرص الوظيفية المعروضة في سوق العمل غير الممولة من الحكومة

وزارة التراث والسياحة

تقييم أداء كفاءة وفاعلية الترويج السياحي

- لم يتجاوز عدد زوار سلطنة عُمان ما نسبته 4.7% من إجمالي أعداد الزوار القادمين إلى دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2017 - 2020).

الإجراء المتخذ

تم تشكيل فريق بالشراكة مع المركز الوطني للإحصاء والمعلومات لتحسين المؤشرات السياحية، وجاري دراسة استخدام بعض الأدوات لتتبع زوار بعض المواقع باستخدام الشبكات وعمل الاستبيانات

5.6
مليون ريال عُماني

صعوبة قياس مدى كفاءة وفاعلية عدد (12) مكتب للتمثيل الخارجي في استقطاب السياح القادمين من بعض الدول، بما لا يتناسب مع حجم المبالغ المصروفة لتلك المكاتب وبنسبة 33% من إجمالي المصروف الفعلي لمشروع تنمية وتسويق قطاع السياحة للسنوات (2017 - 2021).

الإجراء المتخذ

اتفقت الوزارة مع ملاحظة الجهاز حول أهمية وجود مؤشرات أداء واضحة لمكاتب التمثيل السياحي، وتم التنسيق مع بعض السفارات للقيام بأعمال التسويق والترويج

3.4
مليون ريال عُماني

لم يتم الاستدلال على حجم مساهمة الأنشطة الترويجية المختلفة في التعريف بسلطنة عمان، مما يحد من إمكانية تقييم جدوى المشاركة في البرامج والأنشطة الترويجية التي تنفذها الوزارة، رغم صرف نحو (3.4) مليون ريال عُماني خلال الفترة (2017 - 2021).

الإجراء المتخذ

جاري العمل على التنسيق مع المركز الوطني للإحصاء والمعلومات للتعاون على توفير أدوات لقياس فعالية البرامج والأنشطة الخاصة بالترويج السياحي

لم يتم العمل ببعض التوصيات الواردة في الاستراتيجية العُمانية للسياحة بشأن تطوير الموقع الإلكتروني الرسمي (Experience Oman)، بالرغم من أهميته الكبيرة ومن ذلك:

- لم يتم إدراج بعض المنشآت السياحية والفنادق والشقق الفندقية والمزارات السياحية
- عدم إضافة خاصية ربط المواقع المذكورة في نظام الرحلات بتطبيقات الملاحة المختلفة
- عدم إضافة تقويم بالفعاليات والأحداث والأنشطة التي قد تشكل عامل جذب للزوار
- عدم إضافة خاصية الحجز المباشر للعروض من الموقع

الإجراء المتخذ

- جاري العمل على تحديث الموقع وإضافة بعض الميزات بالتنسيق مع الهيئة الوطنية للمساحة، وسيتم مراعاة هذه التوصيات في الموقع الإلكتروني الجديد الذي سيتم إطلاقه ضمن مشاريع التحول الرقمي

-سيتم طرح مناقصة عامة لإعداد التقويم الخاص بالفعاليات

بلدية مسقط

متابعة وتقييم آلية استثمار الأراضي التابعة لبلدية مسقط (رقابة إدارية)

لا توجد أسس وقواعد معتمدة تُنظم الاستثمار وتُحدد آلية إسناد الاستثمارات وابرام عقود الانتفاع إلى المستثمرين، فضلاً عن عدم الانتهاء من تحديث الخطة الاستثمارية لاستثمار أراضي بلدية مسقط (2020 - 2025)، منذ الموافقة عليها بتاريخ 2020/8/31م.

الإجراء المتخذ

جاري تحديث الخطة الاستثمارية وأولويات طرح الفرص الاستثمارية، وتم العمل على استثمار بعض قطع الأراضي المتضمنة في الخطة

اقتصار الخطة الاستثمارية لأراضي البلدية على الموقف الاستثماري لعدد (41) قطعة أرض فضاء من إجمالي عدد (205) قطعة أرض غير مستثمرة لاستعمالات قابلة للاستثمار، الأمر الذي ينعكس أثره على كفاءة إدارة استثمارات البلدية، وأهدافها التنموية في مجالي التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية.

الإجراء المتخذ

جاري إعداد دراسة بتضمين الأراضي القابلة للاستثمار على تفاصيل نوعية الاستثمار بها والاتفاق على إعداد خطة استثمارية تدريجية بشأنها

صعوبة التحقق من مدى توافق إجراءات استثمار بعض الأراضي خلال الفترة (2020 - 2021) مع أهداف الخطة الاستثمارية واقتصار بعض الاستثمارات على الاتفاق المباشر وعدم وجود آلية واضحة تُنظم تحديد سعر قطعة الأرض المستثمرة بما يعكس أسعار السوق ويحقق القيمة التعاقدية العادلة.

الإجراء المتخذ

تم اتخاذ عدد من الإجراءات لتسويق وترويج أراضي البلدية المخصصة للاستثمار، كما يتم حالياً التواصل المباشر مع المسؤولين بصالة "استثمر في عُمان" والمستثمرين الذين يزورن هذه الصالة، والعمل على استثمار بعض قطع الأراضي المدرجة في الخطة

ملخص بالملاحظات الخاصة بالهيئات والاستثمارات والشركات

أبرز الملاحظات على بعض الهيئات

1.3
مليون ريال عُماني

عدم تحصيل رسوم وغرامات استصدار وتجديد التراخيص البيئية بهيئة البيئة لعدد (676) تصريح رغم مرور فترات طويلة على انتهائها تراوحت بين ثلاثة أشهر وثلاث سنوات ونصف.

الإجراء المتخذ

ستنفذ الهيئة زيارات ميدانية لتلك الشركات للتحقق من حصولها على التراخيص والتزامها بالاشتراطات البيئية، وتحديث النظام الإلكتروني بحيث يتيح للهيئة معرفة ومتابعة التصاريح البيئية فور إصدارها مباشرة

26
مليون ريال عُماني

لم تقم هيئة الطيران المدني بالمطالبة عن قيمة الأضرار الواقعة عليها نتيجة تعثر المقاول في إنجاز مشروع تصميم وتشييد مباني الشحن ومباني صيانة الطائرات بمطاري مسقط وصلالة، فضلاً عن التكاليف التي ستتحملها الهيئة لإكمال المشروع.

الإجراء المتخذ

جاري تحليل كافة المطالبات والأضرار وتسويتها مع المقاول

تعيين عدد (556) عامل في الدفعة الأولى بدءاً من نوفمبر 2021م في مختلف شركات قطاع الكهرباء ضمن مبادرة هيئة تنظيم الخدمات العامة لتوطين وإحلال (1000) وظيفة فنية في قطاع الكهرباء، رغم أن المستهدف عدد (627) عامل، فضلاً عن استقالة عدد (15) عامل منهم.

19
مليون ريال عُماني

إصدار أوامر تغييرية لاستيعاب تعيين العُمانيين، دون وضع برنامج زمني لإحلال الوظائف الفنية التي يشغلها غير العُمانيين في شركات المقاولين الفرعيين بشركات قطاع الكهرباء، والذي سيترتب عليه تخفيض قيمة عقود الطوارئ والصيانة البالغة نحو (74.6) مليون ريال عُماني مع إحلال تلك الوظائف بالعُمانيين بعد تدريبهم وتأهيلهم.

الإجراء المتخذ

ستقوم الهيئة بالتنسيق مع الشركات المختصة لوضع الإجراءات والضوابط التصحيحية

المؤسسة العامة للمناطق الصناعية (مدائن)

نتائج تقييم أداء الخطتين الاستراتيجيتين للمؤسسة (2017-2020) و (2021 - 2025) المنبثقة من رؤية مدائن 2040 (رقابة إدارية)

2.2
مليار ريال عُماني

عدم تحقيق المستهدف التراكمي لحجم الاستثمارات خلال فترة الخطة الاستراتيجية التاسعة (2017 - 2020) بفارق نسبته 74%، فضلاً عن تحقيق 19% فقط من الاستثمار الأجنبي والمستهدف في الخطة بنسبة 50% وذلك على النحو الآتي:

407
مليون ريال عُماني

انسحاب عدد (1225) مشروع بمساحات بلغت نحو (12) مليون متر مربع، بعضها كانت في مرحلة الإنتاج خلال الخطة الاستراتيجية التاسعة وبداية الخطة الاستراتيجية العاشرة

1.8
مليار ريال عُماني

عدم الانتهاء من تنفيذ عدد (48) مشروع بنحو (200) مليون ريال عُماني ضمن مشاريع الخطة الاستراتيجية التاسعة، ترتب عليه تأخر وترحيل تنفيذ بعضها إلى الخطة الاستراتيجية العاشرة، فضلاً عن عدم إنجاز عدد (209) مشروع مُدرج بالعام الأول من الخطة الاستراتيجية العاشرة قيمتها التقديرية نحو (1.6) مليار ريال عُماني تمثل نسبة 80% من إجمالي عدد المشاريع المستهدفة

الإجراء المتخذ

- تعمل المؤسسة على وضع آلية لتحديد أولويات تنفيذ المشاريع، مع وجود تحديات لتنفيذها ترتبط بالتمويل والجدوى الاقتصادية وتوفر الغاز وطول الإجراءات اللازمة للتراخيص

- جاري العمل على وضع خطة تنفيذية لمعالجة أسباب تعثر وانسحاب المستثمرين، كما تم توفير عدة حوافز للمستثمرين ومزايا تفضيلية لبعض المناطق الصناعية فيما يخص قيمة الإيجار

وزارة الطاقة والمعادن

تقييم أعمال الرقابة والتفتيش على التراخيص التعدينية

229
ألف ريال عُماني

عدم احتساب الريع التعديني على المخزون لعدد من الشركات الملغية والمتوقفة عن العمل مما ترتب عليه إلغاء التراخيص التعدينية وعدم تحصيل الريع التعديني.

الإجراء المتخذ

قامت الوزارة باستحداث عدد من الضوابط والإجراءات منها:
- مراقبة المواقع التعدينية وإصدار التراخيص
- تحصيل الريع التعديني وتكثيف الزيارات الميدانية
- اتخاذ الإجراءات اللازمة ضد الشركات المخالفة في حال رصد أية تجاوزات أو تقصير

استمرار بعض الشركات بالعمل في المواقع التعدينية رغم انتهاء الترخيص التعديني الخاص بها، فضلاً عن استمرار بعضها بالعمل لأكثر من (5) سنوات على الرغم من صدور إشعار بإغلاقها وإلغاء الترخيص التعديني، دون اتخاذ الإجراءات القانونية ضدها.

الإجراء المتخذ

تم إصدار خطابات لتلك الشركات وإعطائها مهلة لاتخاذ إجراءات الإغلاق، وإحالة الشركات غير الملتزمة للجهات القضائية

- غياب آلية واضحة لإحكام الرقابة على الشركات الحاصلة على عقد انتفاع (كسارات)، ترتب عليه قيام تلك الشركات باستخراج بعض المواد الخام بدون ترخيص.

الإجراء المتخذ

تقوم الوزارة بتكثيف الدور الرقابي والتفتيش وضبط أي شركة مخالفة لقانون التعدين وإحالتها للجهات المختصة لاتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها

- تدني أعداد المفتشين الحاصلين على صفة الضبطية القضائية في قطاع التعدين حيث بلغ عددهم (24) مفتشاً مقارنة بعدد التراخيص الممنوحة البالغ عددها (590) ترخيص، ترتب عليه محدودية عمليات التفتيش والرقابة ورصد التجاوزات، فضلاً عن الاعتماد في بعض الأحيان على ما يوفره أصحاب تلك التراخيص من بيانات لاحتساب الريع المستحق.

الإجراء المتخذ

أفادت الوزارة أنّ من أهم أسباب محدودية عمليات التفتيش والرقابة تعود إلى عدم توفر المخصصات المالية وعدم إمكانية منح صفة الضبطية القضائية للمفتشين المعينين بعقود مؤقتة، وتعمل الوزارة على إغلاق بعض المشاريع التعدينية مما سيترتب عليه زيادة عمليات التفتيش والرقابة

8
مليون ريال عُماني

لم يتم تحصيل قيمة المخالفات المحررة من قبل فريق الرقابة والتفتيش بالوزارة خلال السنوات من 2018م إلى 2020م.

الإجراء المتخذ

تم إعادة دراسة عدد من المخالفات، والتنسيق مع الادعاء العام بشأنها

1.4
مليون ريال عُماني

عدم متابعة إجراءات تحصيل المبالغ التي صدر فيها أحكام قضائية لصالح الوزارة فضلاً عن عدم إحالة شيكات مرتجعة تحت بند الغرامات والجزاءات إلى الجهات المختصة.

الإجراء المتخذ

تم تحصيل نحو (97) ألف ريال عُماني، وجاري متابعة تحصيل المبالغ المتبقية

غياب الوسائل الدقيقة وأنظمة الربط الإلكتروني لمعرفة مقدار الكميات المستخرجة من باطن الأرض والكميات المباعة من قبل الشركات العاملة في قطاع التعدين، والاكتفاء بالتقارير التي تقدمها الشركات أو من خلال قياس عمق الحفر الموجودة بالموقع.

يُتبع حالياً معايير عالمية في إعداد وتقديم الدراسات بدءاً من مرحلة الاستكشاف حتى الانتهاء من الأعمال التعدينية وتسليم الموقع

6.6
مليون ريال عُماني

لم يتم تحصيل الإتاوة المستحقة من بعض أصحاب التراخيص التعدينية يعود بعضها إلى العام 2016م، بالمخالفة للقرارات واللوائح الصادرة في هذا الشأن.

الإجراء المتخذ

تم تحصيل نحو (2.1) مليون ريال عُماني، وجاري تحصيل باقي مبالغ الإتاوات المستحقة، وسيتم الأخذ بتوصية الجهاز بإحالة الشركات المتأخرة إلى الجهات القانونية في حال عدم الالتزام بسداد المستحقات

فوات تحصيل إتاوات نتيجة تقديم بعض الشركات العاملة في نشاط التعدين بيانات إيرادات المبيعات إلى وزارة الطاقة والمعادن بأقل عن تلك المقدمة إلى جهاز الضرائب، وتقديم البعض تقارير الريع التعديني على غير حقيقتها مقارنةً بفواتير البيع، فضلاً عن عدم إجراء المطابقة اللازمة بين الكميات الواردة بتقارير الريع التعديني للمواد المحجرية والكميات الفعلية المستخدمة في المشاريع الحكومية.

900
ألف ريال عُماني

الإجراء المتخذ

اتخذت الوزارة عدة تدابير منها إيجاد آلية للتعاون والربط مع جهاز الضرائب لضبط شركات التعدين، ومطالبتها بتقديم تقارير القوائم المالية لتفحص بشكل دوري، واتخاذ الإجراءات اللازمة لضبط الرقابة والتدقيق على كشوفات البيع وشهادات الفحص المخبري والكميات الفعلية للمعادن المصدرة، وإحالة الشركات المخالفة إلى الجهات القانونية والقضائية المختصة، وجاري متابعة تنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الوزارة

عدم تحصيل قيمة المساهمة المجتمعية بواقع 1% من إجمالي قيمة الإنتاج السنوي المستغل، بالمخالفة لقانون الثروة المعدنية.

1.3
مليون ريال عُماني

الإجراء المتخذ

أفادت الوزارة أنّ أغلب الشركات تعذّرت عن سداد المساهمة المجتمعية بسبب التأثيرات الناتجة عن جائحة كورونا، وتم تحصيل نحو (859) ألف ريال عُماني عن عامي 2019م و 2020م، وجاري تحصيل باقي المبالغ

الرقابة الإدارية على أعمال إدارة المخزون ببعض شركات الاستكشاف والإنتاج

229 مليون دولار أمريكي

وجود مواد فائضة وراكدة ومشطوبة كالآتي:

100 مليون دولار أمريكي

مواد فائضة نتيجة شراء مواد للمشاريع في مرحلة مبكرة قبل اكتمال أعمال التصميم وعدم الدقة في تقدير احتياجات الشراء

129 مليون دولار أمريكي

مخزون راكد رغم شطب مخزون بنحو (97.4) مليون دولا أمريكي

الإجراء المتخذ

- جاري العمل على إجراء بعض التحسينات على عمليات الشراء للتقليل من الفائض في المخزون، والاعتماد على الأنشطة الرئيسية المتوقع تنفيذها مستقبلاً عند تقدير متطلبات مواد الصيانة والعمليات التشغيلية

- سيتم تقليل المخزون الراكد من خلال برنامج إدارة المواد، وجاري النظر في إمكانية إنشاء موقع تخزين مشترك للمواد الراكدة وبطيئة الحركة لجميع المشغلين بإشراف وزارة الطاقة والمعادن

1.8 مليون دولار أمريكي

وقوع عدد (139) حادثة سرقة مواد بإحدى الشركات النفطية خلال الفترة من 2019م إلى 2021م.

الإجراء المتخذ

اتفقت الشركة مع شرطة عُمان السُّلطانية على تركيب كاميرات مراقبة في مناطق الامتياز

نتائج فحص أعمال إدارة المطالبات ببعض شركات الاستكشاف والإنتاج

6.1
مليون ريال عُماني

تعويض المقاول المسند له أعمال خدمات تجهيز الآبار وشق الطرق عن جانب من الخسائر التي تعرض لها، وذلك استناداً على بيانات مالية تبين لاحقاً بأنها غير صحيحة.

الإجراء المتخذ

تم إلغاء العقد مع المقاول وتعليق التعامل معه لمدة 3 سنوات، وجاري متابعة استرداد المبالغ الإضافية المدفوعة له

1.4
مليون دولار أمريكي

صرف مبالغ بالزيادة للمقاول نتيجة عدم استبعاد تكاليف الأعمال المحذوفة من التكاليف الأولية ضمن مشروع نظام شبكة الخدمات بإحدى الشركات الحاصلة على حق امتياز.

الإجراء المتخذ

سيتم إعادة احتساب الأثر المالي المترتب على تخفيض العمل

198
ألف دولار أمريكي

مبالغ تحملتها الحكومة ضمن التكاليف المستردة نتيجة تعيين طرف ثالث لتقييم الأعطال المتكررة في نظام اسكادا بسبب فقد البيانات والاتصال في بداية تشغيل النظام، دون استرداد تلك التكاليف من المقاول، بالمخالفة لبنود التعاقد.

الإجراء المتخذ

تم حجز مبلغ (338) ألف دولار أمريكي وسيتم العمل على إجراء التسوية اللازمة من مستحقات المقاول

الشركات العاملة في قطاع النفط والغاز

نتائج تقييم إدارة وتشغيل محطات ومرافق الغاز

1.7 مليون دولار أمريكي

تحمّل تكاليف إضافية لمعالجة العيوب الناتجة عن استخدام مواد غير مناسبة للأنابيب وترسب عنصر الكبريت في بعض أجزاء محطة الغاز في أحد المشاريع، مما حال دون استغلال السعة الكلية للمحطة

لم تتحقق الاستفادة المثلى من السعة التصميمية لمحطات ومرافق الغاز في ضوء انخفاض نسبة الاستغلال سنوياً من 62% إلى 53 % خلال الفترة (2018 - 2021) على الرغم من ارتفاع التكاليف التشغيلية من نحو (128.6) مليون دولار أمريكي إلى نحو (133.3)مليون دولار أمريكي خلال ذات الفترة

27 مليون دولار أمريكي

صرف مبالغ خلال الفترة (2017 - 2021) للتقليل من آثار الترسبات الملحية، دون الأخذ في الاعتبار تلك التحديات قبل بدء تشغيل مشروع تعزيز ضغط الغاز -المرحلة الثانية-

الإجراء المتخذ

ستعمل الشركة على حفر المزيد من الآبار، والنظر في إمكانية ربط مرافق الغاز بمناطق الامتياز المجاورة بما يسهم في زيادة استغلال السعة الإنتاجية الفعلية للمحطات، كما اتخذت الإجراءات التصحيحية التي أدت إلى نتائج إيجابية لمعالجة الترسبات الملحية

نتائج فحص عقود شراء الأنابيب وملحقاتها

192
مليون دولار أمريكي

زيادة قيمة عقد خدمات تبطين الأنابيب المسند في عام 2010م لمدة خمس سنوات بعد تمديده (4) مرات إلى عام 2025م.

الإجراء المتخذ

سيتم التحقق من مبررات تمديد العقد وموافاة الجهاز بالنتائج

5.2
مليون دولار أمريكي

تحمّل الشركة تكاليف إضافية نتيجة تأخر المقاول لأكثر من ثلاث سنوات في نقل المخزون إلى الدقم.

الإجراء المتخذ

سيتم التحقق من أسباب عدم نقل المخزون إلى الدقم منذ عام 2018م

26
مليون دولار أمريكي

تفويت تحقيق وفورات مالية نتيجة عدم الاستفادة من مبادرات توفير التكاليف المقترحة من المقاول، فضلاً عن عدم تنفيذ عمليات إصلاح الأنابيب المبطنة وإعادة استخدام 50% منها.

الإجراء المتخذ

سيتم التحقق من أسباب عدم الاستجابة الفورية لمبادرة توفير التكاليف وتقييم إمكانية تحقيق أياً منها، وكذلك أسباب عدم تنفيذ عمليات إصلاح الأنابيب المستخدمة

نتائج فحص عقود الهندسة والتوريد والإنشاء وعقود الخدمات الاستشارية وإدارة المشروع بإحدى الشركات العاملة في قطاع النفط والغاز

111 مليون دولار أمريكي

تفويت تحقيق إيرادات عن قيمة الفاقد في الإنتاج خلال عام 2021م لوجود تحديات فنية في تشغيل بعض الوحدات.

الإجراء المتخذ

تعمل الشركة على تحسين الأداء التشغيلي ورفع الإنتاج، وتضمين التكاليف في المطالبات مع المقاول عند إجراء مفاوضات التسوية النهائية

141 مليون دولار أمريكي

لم يتم فرض وتحصيل قيمة غرامة التأخير على المقاول لعدم تحقيق القبول المبدئي للمشروع بالمخالفة لبنود العقد.

الإجراء المتخذ

تم تشكيل فريق لمناقشة المسائل الفنية والمالية مع المقاول

299 مليون دولار أمريكي

فوات تحقيق إيرادات بعد القبول المبدئي الشامل للحزمة الثانية لعدم تحقيق الطاقة الإنتاجية الكاملة وذلك لأسباب تعود إلى تحديات فنية في العمليات التشغيلية وتوفر المواد الخام.

الإجراء المتخذ

تم اجتياز اختبار الكفاءة للوحدات وتشغيلها بكامل الطاقة الاستيعابية

551 مليون دولار أمريكي

وجود مخاطر لارتفاع تكلفة المشروع بسبب عدد (24)مطالبة عالقة مع مقاول الحزمة الأولى مرتبطة بالتمديد وتغييرات في العمل من جانب الشركة وأطراف أخرى.

الإجراء المتخذ

تم تشكيل فريق متخصص لبدء المناقشات مع المقاول للتوصل إلى تسوية نهائية

59 مليون دولار أمريكي

تحمُّل تكلفة إضافية لاستيراد بعض المواد لتغطية متطلبات وحدات المشروع نتيجة تأخر مقاول الحزمة الأولى في الانتهاء من تنفيذ الأعمال المسندة إليه، فضلاً عن تحمُّل تكاليف لتعويض مقاول الحزمة الثانية عن التأخر في توفير بعض المواد.

الإجراء المتخذ

ستطالب الشركة مقاول الحزمة الأولى بالمبالغ التي دفعتها إلى مقاول الحزمة الثانية خلال مفاوضات التسوية المالية

نتائج فحص بعض الأعمال المالية والإدارية والتشغيلية بإحدى الشركات العاملة في قطاع النفط والغاز

1.5 مليون دولار أمريكي

تحمُّل أعباء مالية خلال الفترة (2018-2021) نتيجة تأجير بعض المعدات إلى إحدى الشركات بإيجار شهري يقل عن تكاليفها التشغيلية، فضلاً عن تحمل تكاليف تشغيلية لمعدات قياس الضغط والحرارة الجوفية رغم عدم استغلالها.

الإجراء المتخذ

تسعى الشركة لتأجير معدات خدمات الآبار ضمن خطتها لتحسين الأداء، كما تم بيع جزء من المعدات في مارس 2021م بنحو (46) ألف دولار أمريكي

7.6 مليون دولار أمريكي

الاحتفاظ بكميات من المواد بطيئة الحركة لأكثر من ثلاث سنوات، دون إجراء مراجعة فنية لها بشكل سنوي، وفقاً لدليل إدارة المخزون.

الإجراء المتخذ

جاري اتخاذ إجراءات تعيين استشاري لتقييم المخزون

استمرار تدني نسبة التوطين في بعض أقسام الشركة والتي بلغت بالمتوسط نسبة 38%، فضلاً عن شغل عمالة غير عُمانية لعدد (6) وظائف فنية تتعلق بأمن وتقنية المعلومات، بالمخالفة للتعاميم الصادرة في هذا الشأن.

الإجراء المتخذ

يتم العمل على رفع نسبة التوطين وفق خطة الإحلال والتوطين الجاري تنفيذها والمعتمدة من مجلس الإدارة بما في ذلك قسم تقنية المعلومات

شركة الطيران العُماني

نتائج فحص إيرادات بيع تذاكر السفر

22.7 مليون ريال عُماني

وجود أرصدة مدينة مستحقة حتى سبتمبر 2021م، مضى على استحقاق بعضها أكثر من عام تشكل ما نسبته 37% من إجمالي المبالغ غير المحصلة.

الإجراء المتخذ

تعمل الشركة على تعزيز إجراءات تحصيل المبالغ واتخاذ ما يلزم من إجراءات

4.6
مليون ريال عُماني

إصدار تذاكر مخفضة لبعض الجهات الحكومية رغم عدم وجود عقود مبرمة معها، فضلاً عن منح تخفيض لعدد (114) شركة ومكتب سفريات رغم انتهاء العقود المبرمة معها.

الإجراء المتخذ

ستُحدّث الشركة كافة رموز التخفيض في النظام الإلكتروني لترتبط بفترة صلاحية العقد بحيث لا يمكن إصدار التذاكر بعد انتهاء العقد

400
ألف ريال عُماني

سداد حوافز لعدد (81) وكيل سفر، نتيجة تعديل قيم الحوافز الممنوحة واحتسابها لهم، فضلاً عن منح حوافز عن أداء عام 2019م لعدد (3)وكلاء سفر رغم عدم تحقيقهم للمبيعات المحددة في العقود المبرمة.

الإجراء المتخذ

راجعت الشركة نسب الحوافز وتم تعديلها بما يتوافق مع العقود

2.8
مليون ريال عُماني

سداد حوافز لبعض وكلاء السفر بإحدى الدول خلافاً لآلية الاحتساب المقررة بالعقود المبرمة معهم.

الإجراء المتخذ

ستقوم الشركة بتعديل بنود العقد لتوضيح آلية الاحتساب الصحيحة

1.7
مليون ريال عُماني

صرف عمولات لوكلاء المبيعات بإحدى الدول، رغم انخفاض المبيعات إلى نحو (679) ألف ريال عُماني.

857
ألف ريال عُماني

تحمّل تكاليف إضافية نتيجة تغيير نظام المدفوعات لوكلاء المبيعات من نظام التعويضات إلى نظام التكلفة مضافاً إليها هامش ربح دون ربطه بأداء المبيعات.

الإجراء المتخذ

تم تعديل نظام الحوافز وربطه بأداء المبيعات مع التفاوض لتقليل نسبة العمولة

الشركة العُمانية لخدمات المياه والصرف الصحي (نماء لخدمات المياه)

نتائج فحص بعض المشاريع

1.9
مليون ريال عُماني

عدم دقة المواصفات التفصيلية المحددة لمشروع أعمال تصميم وتنفيذ مشروع رفع أداء نظام خط نقل المياه الرئيسي لمحافظتي شمال وجنوب الشرقية ترتب عليه تغيير نظام وحدات الكلور لعدد (12) موقعًا.

الإجراء المتخذ

استجابت الشركة لتوصية الجهاز بمراعاة الدقة عند إعداد المواصفات

2.2 مليون ريال عُماني

طرح أعمال مشروع إنشاء خط أنابيب المياه المعالجة من محطة معالجة مياه الصرف الصحي بولاية العامرات إلى وادي الجانحي رغم استمرار الشركة في عدم استغلال خطوط وشبكات المياه المعالجة في كل من مشاريع الصرف الصحي (A2 - A3 - A4).

الإجراء المتخذ

قامت الشركة بالتنسيق مع مختلف الجهات التي يمكنها زيادة استهلاك المياه المعالجة والاستفادة منها

شركة تنمية أسماك عُمان

نتائج فحص أعمال بعض الشركات التابعة لشركة تنمية أسماك عُمان

8.4 مليون ريال عُماني

فقد إيرادات نتيجة عدم تحقيق كميات المصيد وعدم البدء في تنفيذ مشروع تسمين التونة وفق الخطة الاستراتيجية المعتمدة.

الإجراء المتخذ

تعمل الشركة على مواجهة التحديات المالية وتقليص الخسائر للوصول إلى نقطة التعادل في عام 2023م

2.3 مليون ريال عُماني

تحمل خسائر نتيجة نفوق كميات كبيرة من الأسماك المستزرعة.

الإجراء المتخذ

تعمل الشركة على تقليص نسب نفوق الأسماك إلى النسب التي اعتمدتها دراسة الجدوى، حيث تحسنت النسبة إلى 43%، وتعمل على تقليصها إلى أقل من 35%

صندوق تقاعد موظفي الخدمة المدنية

فحص مشروع مبنى متعدد الاستخدامات

3.6
مليون ريال عُماني

تحمل الصندوق مبالغ نتيجة:

800
ألف ريال عُماني

تمديد عقود الاستشاريين لتأخر الانتهاء من تنفيذ المشروع لمدة تزيد على (14) شهراً حتى ديسمبر 2022م

2.8
مليون ريال عُماني

إجراء العديد من التعديلات أثناء مراحل التنفيذ لوجود قصور في التصاميم والمواصفات الأولية للمشروع

14.4
مليون ريال عُماني

ارتفاع عدد مطالبات المقاول وبنسبة 25% من قيمة العقد الأصلية.

الإجراء المتخذ

بدأ الصندوق بتطبيق غرامة التأخير وفقاً لبنود العقد، وسيتم تسوية المطالبات في الحساب الختامي

فحص مشروع المبنى الرئيسي للصندوق

1.7
مليون ريال عُماني

لم تُفرض غرامة التأخير المستحقة على المقاول رغم تأخره في الانتهاء من تنفيذ المشروع بأكثر من (800) يوم حتى نوفمبر 2022م.

1.5
مليون ريال عُماني

تحّمل تكاليف إضافية للتعاقد مع مـقاولين من الباطن لإكمال الأعمال التـي أخـفق الـمقاول الرئيـسي في تنفيذها,

الإجراء المتخذ

سيـتـم حـجـز قيـمة الغرامة الـمـحددة في الـعـقد لحين إجراء التسوية المالية المناسبة مع المقاول وتحديد المبالغ المستحقة بعد الانتهاء من الـحـسـاب الـخـتـامي

جهود جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة في تعزيز النزاهة

المخالفات المالية والإدارية

تعامل الجهاز في عام 2022م مع عدد (113) من المخالفات المالية والإدارية التي تشكل شبهة أو جريمة جنائية وذلك وفق الاختصاصات المناطة إليه بقانون الرقابة المالية والإدارية للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 2011/111

قضية

القضايا التي تعامل معها الجهاز

تم إحالتها إلى الادعاء العام	14
في مرحلة التحري وجمع الاستدلالات - قيد الإجراءات -	32
القضايا المتداولة عن أعوام سابقة	67

دراسة مشروعات القوانين واللوائح والقرارات

يتولى الجهاز دراسة مشروعات القوانين واللوائح والنظم التي تعدها الجهات المشمولة برقابته وإبداء ملاحظاته بشأنها والمتعلقة بالشؤون المالية والمحاسبية والضرائب والرسوم وفقاً لحكم المادة (5) من قانون الرقابة المالية والإدارية للدولة الصادر بالمرسوم السُّلطاني رقم 2011/111.

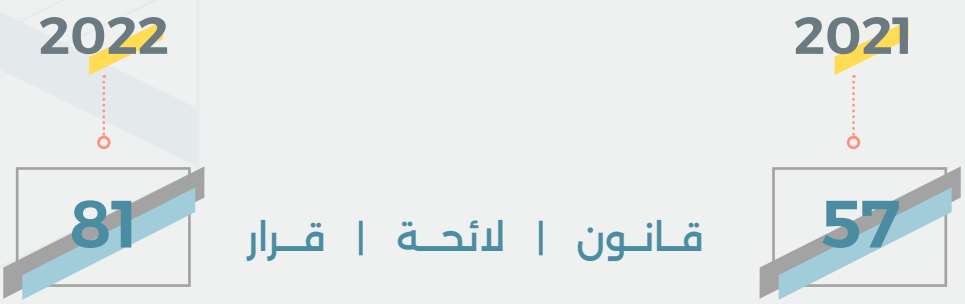

عدد التشريعات القانونية التي تم دراستها، من حيث الجهات التي ترد منها تلك التشريعات

2021		2022
27	وزارات	33
17	هيئات ومؤسسات	25
13	أخرى	23

الشكاوى والبلاغات

انطلاقا من مبدأ الرقابة مسؤولية الجميع، وحرصاً من الجهاز على مشاركة المجتمع في القيام بدور فاعل في حماية الأموال العامة في الجوانب المرتبطة بالمخالفات المالية والإدارية والإهمال والتقصير في أداء الواجبات الوظيفية والمساس بالمال العام؛ أولى الجهاز عنايته المهنية في تلقي الشكاوى والبلاغات التي ترد إليه من فئات المجتمع عبر مختلف قنوات التواصل المتاحة، وذلك على النحو الآتي:

2021		2022
405	تجاوزات إدارية ومالية	459
19	تظلمات موظفين	28
35	تعطيل مصالح المواطنين	74
22	عدم سلامة إسناد المناقصات	21
24	سوء استغلال السلطة	5
505	الإجمالي	**587**
%93	نسبة الإنجاز	%84

إحصائية الشكاوى والبلاغات المقيدة لدى الجهاز لبعض الجهات المشمولة برقابته

2022		2021
119	وزارة الإسكان والتخطيط العمراني	111
93	قطاع البلديات بالمحافظات	110
31	وزارة الصحة	37
25	شركة نماء القابضة (مجموعة نماء)	16
20	وزارة التربية والتعليم	34
15	وزارة العمل	24
18	وزارة الأوقاف والشؤون الدينية	11
9	هيئة الطيران المدني	10
11	شركة الطيران العُماني	9
4	شركة تنمية نفط عُمان	6
10	الشركة العُمانية لخدمات المياه والصرف الصحي	6

أمثلة على الأحكام القضائية الصادرة بالإدانة خلال عام 2022

- أقدم مدير دائرة التسويق والمبيعات بإحدى الشركات الحكومية على طلب وقبول منفعة ليقوم بعمل من أعمال وظيفته.

إدانة المتهم بجناية غسل الأموال وجنحة الحصول على منفعة والتربح من أعمال وظيفته، وبجنحة استعمال الوظيفة والإخلال بواجب من واجباتها وجلب منفعة لنفسه، وبجنحة مخالفة قانون إقامة الأجانب، وقضت المحكمة بمعاقبته بالعقوبة الأشد عن جناية غسل الأموال بالسجن عشر سنوات والغرامة (51,700) ألف ريال عُماني، ومصادرة الأموال محل الجريمة وأي أموال مملوكة للمتهم تساوي قيمة المال محل الجريمة مع عزله من منصبه وإبعاده عن البلاد بصفة دائمة بعد تنفيذ العقوبة

- أقدمت موظفة بإحدى الوزارات على شبهة اختلاس مبلغ وقدره (8,299) ريال عُماني باستعمال التزوير في بعض المستندات والعقود لبعض العاملين بالأجر اليومي، وإقدام موظفة أخرى على شبهة اختلاس مبلغ وقدره (4,146) ريال عُماني.

إدانة المتهمة الأولى بجناية التزوير في المحررات الرسمية وبجناية غسل الأموال، وقضت المحكمة بمعاقبتها بالعقوبة الأشد عن جناية غسل الأموال بالسجن خمس سنوات والغرامة (50) ألف ريال عُماني، وإدانة المتهمة الثانية بجناية التزوير في المحررات الرسمية وبجناية استعمالها مع العلم بتزويرها وبجنحة الإخلال بواجباتها الوظيفية، وقضت المحكمة بمعاقبتها بالعقوبة الأشد عن جناية التزوير في المحررات الرسمية بالسجن ثلاث سنوات وبعزلها من وظيفتها وإبعادها من البلاد بصفة دائمة بعد الانتهاء من عقوبتها الحبسية

أقدم أحد موظفي دائرة الشؤون الإدارية بإحدى الوزارات على شبهة إساءة استعمال الوظيفة والتزوير الإلكتروني من خلال قيامه باعتماد عدد من العقود الوهمية إلكترونيًّا وإدخال كشوفات الحضور الشهري لعدد من العقود الخاصة بالعاملين بالأجر اليومي بخلاف الواقع ترتب عليه صرف مبالغ دون وجه حق، بهدف الحصول على منفعة له ولغيره.

إدانة المتهم الأول عن جناية الاختلاس للمال العام بالتزوير ومعاقبته بالسجن سنة وغرامة (20,867) ريال عُماني وبرد مبلغ (6,767) ريال عُماني والعزل من الوظيفة ومن تولي الوظائف العامة، وإدانته عن جناية التزوير المعلوماتي بالسجن سنة والغرامة (3,000) ريال عُماني وإدانته بجنحة استعمال الوظيفة العامة والإخلال بواجباتها الوظيفية ومعاقبته بالسجن سنة والغرامة (500) ريال عُماني، وإدانته عن جنحة استغلال المنصب بالسجن سنة وعن جنحة التعدي على المال العام بالسجن سنة

وإدانة المتهمة الثانية والثالثة عن جناية الاشتراك في اختلاس المال العام ومعاقبتهما بالسجن سنة وغرامة (20,367) ريال عُماني وإدانتهما عن جنحة الاشتراك في التزوير المعلوماتي بالسجن سنة وغرامة (3,000) ريال عُماني، وإدانة المتهمة الثانية عن جناية غسل الأموال ومعاقبتها بالسجن سنة وغرامة (50,000) ريال عُماني، وإبعاد المتهمتين الثانية والثالثة من البلاد ومصادرة الأموال

أقدم أحد موظفي إحدى البلديات على شبهة جريمة الرشوة وشبهة جريمة غسل أموال غير معروفة المصدر، وشبهة استخدام وسائل تقنية المعلومات لارتكاب جريمة التزوير المعلوماتي في النظام الإلكتروني للبلدية من خلال تجاوز شرط التفتيش الفني والصحي الميداني اللازم للحصول على الموافقة.

إدانة المتهم الأول بالعقوبة الأشد عن جناية غسل الأموال وبمعاقبته عنها بالسجن خمس سنوات والغرامة بمبلغ (6500) ريال عُماني وعزل المتهم عن وظيفته وحرمانه من تولي الوظائف العامة بصورة مطلقة، وإدانة المتهم الثاني بالعقوبة الأشد عن جناية الرشوة ومعاقبته بالسجن عنها ثلاث سنوات وبغرامة بمبلغ (3000) ريال عُماني

أقدم عدد من الموظفين بإحدى البلديات على شبهة إساءة استعمال الوظيفة من خلال قيامهم بتسجيل عقود الإيجار خلافًا للثابت بعقد الإيجار، والولوج لبرنامج العقود بالبلدية واستعمال اسم المستخدم والرقم السري لموظف آخر لرفع إجراءات التفتيش للمحلات، الأمر الذي أسفر عن تفويت تحصيل البلدية مبلغ وقدره (35,783) ريال عُماني.

إدانة المتهم الأول بالعقوبة الأشد عن جناية غسل الأموال بالسجن سبع سنوات والغرامة (16775) ريال عُماني وبعزله عن وظيفته وحرمانه من تولي الوظائف العامة بصورة مطلقة، وإدانة المتهم الثاني بالعقوبة الأشد عن جناية التزوير المعلوماتي بالسجن المؤقت ثلاث سنوات والغرامة (3600) ريال عُماني، وإدانة المتهم الثالث بالعقوبة الأشد عن جناية جريمة الرشوة بالسجن خمس سنوات والغرامة (6000) ريال عُماني

أقدم مساعد مدير الائتمان للممتلكات بإحدى الشركات الحكومية على شبهة اختلاس مبالغ مالية.

إدانة المتهم بجناية الاختلاس بالتزوير، وبجناية التزوير في محرر رسمي واستعماله مع علمه بأمره، وبجنحة التزوير الإلكتروني، وبجنحة الإخلال بالواجبات الوظيفية، وبالجنحة المؤثمة بالمادة (16) بدلالة المادة (7) من قانون حماية المال العام وتجنب تضارب المصالح، والجنحة المؤثمة بالمادة (15/4) من ذات القانون، وقضت المحكمة بمعاقبته بالعقوبة الأشد عن جناية الاختلاس بالتزوير بالسجن عشر سنوات ورد المبلغ المختلس (78,830) ريال عُماني وبعزله من الوظيفة والحرمان من تولي الوظائف العامة بصورة مطلقة وبمصادرة المستندات المزورة تمهيدا لإتلافها وإبعاده من البلاد عقب تنفيذ العقوبة المقضي بها بحقه

أقدم محاسب بقسم العقود والمشتريات بإحدى الوزارات على شبهة طلب رشوة، وشبهة الحصول على رشوة، وشبهة استغلال المنصب لتحقيق منفعة شخصية له ولغيره، وشبهة تجاوز حدود وظيفته والتقصير في أداء واجباته الوظيفية من خلال قيامه بتسهيل إجراءات إسناد أعمال مناقصات استئجار حافلة بسائق للمخرن الطبي الإقليمي لمحافظة الظاهرة، وتحصله على منافع بلغت نحو (20,957) ريال عُماني.

إدانة المتهمين ومعاقبتهما بالسجن ثلاث سنوات وتغريم الأول مبلغ (20,957) ريال عُماني والعزل من الوظيفة وحرمانه من تولي المناصب العامة

أقدم موظف بإحدى الوزارات على إساءة استعمال وظيفته من خلال استعمال بطاقات تعبئة وقود واختلاس إجمالي مبالغ (66,642) ريال عُماني.

إدانة المتهم بجنحة السرقة العادية وبسجنه ستة عشر شهراً، وإلزامه بأن يؤدي للوزارة قيمة المبلغ المستولى عليه والبالغ (66,642) ريال عُماني

أقدم أحد العاملين بإحدى الشركات الحكومية على اختلاس مبلغ وقدره (14,400) ريال عُماني.

إدانة المتهم ومعاقبته بالسجن خمس سنوات والغرامة (14,400) ريال عُماني، وإلزامه برد المبلغ المختلس وعزله من الوظيفة وإبعاده من البلاد

التوعية وتعزيز النزاهة

تجسيدًا للشراكة المجتمعية وتعزيز قيم النزاهة وترسيخ ثقافة حماية المال العام وصون مكتسبات الوطن، أولى الجهاز اهتماماً بالجوانب الإعلامية والتوعوية من خلال تنفيذ العديد من البرامج والأنشطة والفعاليات، وذلك على النحو الآتي:

2022		2021
94	البرامج الإذاعية والتلفزيونية	77
31	التقارير والمقابلات الإذاعية والتلفزيونية	10
29	المنشورات الصحفية	29
5	الندوات والمحاضرات	11
96	الإصدارات التوعوية الرقمية	141
4	الإصدارات التوعوية المطبوعة	4
259	الإجمالي	**272**

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

انطلاقاً من اختصاص الجهاز بمباشرة مهام هيئة مكافحة ومنع الفساد ومتابعة وتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وفي إطار تنفيذ سلطنة عُمان لالتزاماتها بموجب الاتفاقية المشار إليها، فقد أسفرت الجهود في هذا المجال خلال عام 2022م عن الآتي:

- **استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد:**

  المشاركة في أعمال الزيارة القُطرية لاستعراض تنفيذ جمهورية كوستاريكا للفصلين الثاني والخامس من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

- **استعراض تنفيذ الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد:**

  المشاركة في الدورة الأولى لفريق استعراض تنفيذ الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد

- **المشاركة في الاجتماعات والمؤتمرات المنعقدة بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد**

- **المشاركة على مستوى اللجان المعنية بمكافحة الفساد بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (اللجنة الوزارية، لجنة الوكلاء، لجنة الخبراء)**

- **المشاركة في اجتماعات أجهزة إنفاذ قوانين مكافحة الفساد في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي**

ملخص المجتمع 2022